

ورضاع غسل وصلى عليه وقال مالك كذلك الا في
الحركة فانه اشترط ان تكون حركة بينة يصح بطول
سكت يقفون بها الحياة وقال الشافعي بغير قول
واحد اهل بصلى عليه وانفقوا على انه اذا استهل
او كما يكون عليه حكم التبر وحكي عن سعيد بن جبير
انه لا يصلى على الصبي ما لم يبلغ **فصل** ونسبة
الغاسل عن واجبة على الاصح من مذهب الشافعي وهو
قول ابي حنيفة وقال مالك واحمد بوجوبها واذا
خرج من الميت بعد غسله شي وجب ازالته فقط عند
ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي
وقال احمد يجب اعادة الغسل ان كان الخارج
من الفرج وهل يجوز نشف الابط وطق العانروض
الشارب قال ابو حنيفة هو مكروه وقال احمد
لا بأس به وللشافعي قولان الجديد انه لا بأس به في
حقي غير المحرم والقديم المخار وعليه الفتوى انه مكروه
فصل وانفقوا على ان الشهيد هو من مات
في قتال الكفار لا يفسل واختلفوا هل يصلى عليه
ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في رواية يصلى عليه
وقال مالك والشافعي واحمد في رواية لا يصلى
عليه لاستغنايه عن شافعي وانفقوا على ان النقتا
يفسل ويصلى عليه والثلاثة على ان من رخصته دابة

في

٤٩
في القتال او تردي عن فرسه او اصابه سلاحه فمات في
معركة المسلمين يفسل ويصلى عليه وقال الشافعي لا يفسل
ولا يصلى عليه **فصل** وانفقوا ان الواجب من الغسل
ما تحصل به الطهارة وان المسنون منها الوتر وان
يكون سدر وفي الاخرة الكافور وقال ابو حنيفة
واحمد المستحب ان يكون في كل غسل شي من السدر
وقال مالك والشافعي الا في واحدة **فصل**
وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين
والورثة وقلل التكفين ثوب يعم الميت والمستحب عند
الشافعي ومالك واحمد ان يكفن الرجل في ثلاثة
انواب وهن لغايف وقال ابو حنيفة ازاروردا
وقبص والمستحب البياض في كلها والمستحب للمرأة
حضة انواب قبص وميزور ومفنة والخامسة تسد
بما تحذها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
هذه اهل الافضل وان اقتصر على ثلاثة انواب فيكون
المخار فوق القمص تحت اللقافة وقال مالك ليس
للكفن حد وانما الواجب ستر الميت وتكفين المرأة
في المعصرو والزعرم مكروه عند الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ومالك لا يكره والمرأة ان كان لها مال
فالكن من مالها عند ابي حنيفة ومالك واحمد
وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها